القضية اللبنانية
- ١١ -

نص الوثيقة الدستورية
(١٤ شباط ١٩٧٦)
والردّ عليها

١٩٧٦

سلسلة : القضية اللبنانية :

ظهر منها حتى الآن الاعداد التالية :

١ — لبنان الكبير مأساة نصف قرن ، ١٩٧٥

٢ — لبنان في نظامه السياسي ، ١٩٧٥

٣ — بين علمنة الدولة والغاء الطائفية السياسية ، ١٩٧٥

٤ — دراسة موجزة حول بعض امتيازات الطوائف الاسلامية في لبنان ، ١٩٧٥

٥ — الرسائل اللبنانية الجزء الاول ، ١٩٧٥

٦ — المحنة اللبنانية في اهم ابعادها ، ١٩٧٥

٧ — اعرف حقيقة لبنان السياسي ، ١٩٧٦

٨ — موجز عن المشكلة الفلسطينية في لبنان ، ١٩٧٦

٩ — الأزمات المرتقبة في لبنان ، ١٩٧٦

١٠ — من اقوالهم تستنتجون ، ١٩٧٦

الثمن ليرة لبنانية

أيها اللبنانيون ،

لم تكن مصادفة هذه البادرة التي طلعت علينا من دمشق يوم اشتد الخطب وتسعرت النار في لبنان. فمنذ الزمن القديم عين من لبنان على سوريا الشقيقة وعين من سوريا على لبنان الشقيق ، وهي عين ود وصفاء.

من هنا كانت مبادرة الاخ الرئيس حافظ الاسد الذي انبرى لردّ الاذى عن لبنان بدافع من اخوة لا تطلب ، غير الخير، اجرا.

* * *

انه لمن حقكم ، ايها اللبنانيون ، ونحن في نظام ديمقراطي حر ، ان تطلعوا على ما انتهت اليه المحادثات في دمشق.

لم تكن دمشق في حاجة للتعرف الى لبنان ، فلبنان معروف الهوية لديها. لكننا رأينا ان نعرّف العالم ، مرة اخرى ، الى هوية لبنان من دمشق ليعرف :

ان لبنان بلد عربي ، سيد ، حرّ ، مستقل.

انه مهد الدعوات التي شعت مشرقة في العالم العربي.

انه ملتقى حضارات العالم، ومختبر انساني فذّ.

وانه صوت العرب في الدنيا على يد ابنائه المقيمين والمغتربين.

ولم يكن ليغيب عن الاشقاء العرب ان من حق لبنان، ان يبقى سيدا ليبقى ذلك اللسان الامين، فيبقى وجه الحق مشرقا، وخير الاشقاء المصون متألقا.

* * *

ولا كان الفلسطينيون في حاجة الى التذكير بان مؤتمر القمة العربية في الرباط عهد الى لبنان في الدفاع عن قضيتهم في الامم المتحدة، وان لبنان انجز المهمة بايمان واقتناع لما هي القدس مهد المسيح واولى القبلتين وثالث الحرمين، ولما هي القضية الفلسطينية قضية عدالة وحق.

او كان الفلسطينيون في حاجة الى التذكير بان تواجد منطق الثورة الفلسطينية ومنطق الشرعية اللبنانية على ارض متماسكة ضيقة، كأرض لبنان التي ليست، في الاصل، ارض الثورة بالذات، بان هذا التواجد كان يفرض مزيدا من انعام النظر والتحسب والاحتراز لئلا يصطدم المنطقان فيحصل التفجر، وبان الوضع، اليوم، يفرض مزيدا من الحرص على الالتزام بالاتفاقات والتقيد بتنفيذها ولاسيما إتفاق القاهرة.

* * *

فانطلاقا من هذا ،

وتحسسا بمسؤولياتنا عن شعب يظل هو هو مهما تعثرت خطاه وتخضب بالدم ثراه ،

ثم في سبيل حياة جديدة فضلى ،

في سبيل عدالة اجتماعية احسن توزعا ، واكثر شمولا ، واعمق اثرا في حياة الانسان ،

في سبيل انصاف ومساواة لا يدركان ، من طبعهما ، الا على مراحل وفي آخر الطريق ،

في سبيل قهر المخاوف والتزود بالاطمئنان ،

وفي سبيل توطيد الاساس لوطن شامخ الرأس راسخ الوجود ،

واخذاً بالرأي الذي تلمسناه في مشاوراتنا وبدا لنا من خلال الاجتماعات والبيانات ،

وتكريسا لواقع صار في تقاليدنا الديمقراطية ،

رأينا ان نرسي للبنان المقبل قواعد نؤمن بها ، كنا اعلنا عناوينها الكبرى في خطابنا عند ازاحة الستار عن تمثال فخر الدين ، في بعقلين ، في تاريخ ٢٣ آب ١٩٧٥ ، بعدما دعونا مجلس الوزراء الى

درسها في جلسات مفتوحة حدد موعدها آنذاك يوم كانت المطالب لم تتبلور، بعد، في الخواطر وذلك عندما قلنا :

«المطالب القائمة، من هنا وهنا، مطالب لبنانية، محض لبنانية، لا لون لها ولا هوية غير هذا اللون وهذه الهوية. فما هو نابع من صميم الناس ينبع، هو هو عفويا، من ضمائر حكامهم. فلا نائل ولا منيل، ان هي الا عدالة اجتماعية مستحقة سوية.

وقلنا : «ان الميثاق الوطني، وهو صيغة تعايش اخوي كريم بين اللبنانيين فرضته مقتضيات الاستقلال، سيبقى صيغة للتعايش الاخوي الكريم متجاوبا، ابدا، مع ارادة اللبنانيين، ومتطورا مع طموحهم في نطاق الاستقلال وما الدستور، في نظرنا، بالشيء المنزل، انما الدستور تطوره ظروف الحياة. ولطالما تطور دستورنا بالممارسة وسيظل حتى يتم لنا ما ننشد. فضرورة التطوير شيء والتعنت في التغيير شيء آخر».

وقلنا : «نظامنا هو النظام الذي ارتضيناه، جميعا، وفي ظله كان لنا ازدهار وصفاء.

والحرية ان لم تقهر نفسها في لبنان، فتقيم من ذاتها ضوابط لذاتها، فستظل حرية اللبنانيين مهددة بالاختناق. اذ ذاك اي منقلب ننقلب وماذا يكون المصير؟.

وعندما قلنا : «لن يكون امن في لبنان ما لم يامن اللبناني جانب اخيه اللبناني ، فيؤمنان معا ، ايمانا سويا ، بان ارض لبنان لجميع ابنائها ، وخيرات هذه الارض لهم جميعا بالسواء ، كل بمقدار ما يقسم لنفسه بالعمل والكدّ والاجتهاد ، عندما يرى الجميع ان التوافق والمشاركة والمساواة من عاديات الامور التي تكون بداهة ولا تطلب» .

بهذه الروح كان لقاؤنا في دمشق ، ثم انسجاما مع ما بدا من تفكيرنا في خطاب فخر الدين هذا ، جرى بحث النقاط الآتية :

* التأكيد على العرف القائم بتوزيع الرئاسات الثلاث ، فيكون رئيس الجمهورية مارونيا ورئيس المجلس النيابي مسلما شيعيا ورئيس الوزراء مسلما سنيا ، واعتبار كل من الرؤساء الثلاثة ممثلا لكل اللبنانيين .

* توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين ، ونسبيا ضمن كل طائفة . وتعديل قانون الانتخاب في ضوء ذلك وبما يضمن تمثيلا افضل للمواطنين .

* انتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي بالاكثرية النسبية . ثم يقوم رئيس الوزراء باجراء المشاورات البرلمانية لتشكيل الوزارة ويتم وضع اللائحة باسماء الوزراء بالاتفاق مع رئيس

الجمهورية . وبعدها تصدر المراسيم .

* اعتماد اكثرية الثلثين في مجلس النواب لاقرار القضايا المصيرية ، واكثرية ٥٥ في المئة لانتخاب رئيس الجمهورية في الدورات التي تلي الدورة الاولى .

* وضع نص يجعل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء مسؤولين ، وانشاء المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء .

* قيام رئيس الوزراء والوزراء بقسم يمين دستورية امام رئيس الجمهورية .

* اصدار جميع المراسيم ومشاريع القوانين بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وتحمل توقيعهما ما عدا مرسومي تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالة الوزارة او اقالتهم . ويتمتع رئيس الوزراء بجميع الصلاحيات التي يمارسها عرفا .

* تعزيز استقلال القضاء وانشاء محكمة دستورية عليا للنظر في دستورية القوانين والمراسيم .

* تعزيز اللامركزية في العمل الاداري .

* ازالة الطائفية في الوظائف واعتماد مبدأ الكفاية مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الاولى .

* انشاء مجلس اعلى للتخطيط والانماء من مهماته وضع برامج الخطط الانمائية.

* العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة، من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.

* تعزيز التعليم العام بما يؤدي الى تعميم التعليم المجاني والزاميته وتطوير البرامج التربوية بما يرسخ الوحدة الوطنية.

* وضع سياسة دفاعية وتعزيز الجيش.

* تكريس حرية مسؤولة للصحافة تضمن انسجامها مع سياسة المجتمع في تحقيق الوحدة الوطنية وتوطيد علاقات لبنان العربية والدولية.

* تعديل قانون الجنسية.

هذه القواعد التي تطرح اليوم عليكم والتي يصّير العمل بها تبعا لتنفيذ اتفاق القاهرة، ما هي؟

انها اعلان نهج للعمل الوطني جرى تدوينه في وثيقة وافق عليها مجلس الوزراء وسيعرض مضمونها على مجلس النواب، وتكون، الى جانب الميثاق الوطني غير المكتوب، ركيزة من الولاء للبنان ومن الاخلاص في خدمته.

ايها اللبنانيون ،

ايا كان حكم التاريخ غدا ، فان حكما لا بد من اصداره ، اليوم ، وهو ان لبنان ، لبنان كله يستحق ولاء ابنائه ، ابنائه كلهم ، يستحق ولاءهم المتأجج الكلي غير المقيد بشرط ولا المشوب بعيب. بل هو يستحق ولاء جميع الذين فتح ابوابه ، واسعة ، في وجوههم .

وانه ولاء يستحقه لبنان لذاته ، ويستحقه ، بالتالي ، ليظل قادراً على القيام برسالته العربية ، ورسالته في تعايش الطوائف والاديان. هذا التعايش يسعى العالم وراءه في حوارات تفتح ، شرقا وغربا ، على كل المستويات وهو واقع راهن في لبنان ونهج حياتي رائع منذ مئات السنين.

ان هذا البلد المحب يجب الا يرد عليه بغير المحبة .

أيها اللبنانيون ،

ثقوا ان ليس من شرف يفوق خدمة لبنان

ولطالما خدمتموه ، في ما خدمتموه ، برايكم الصريح الشجاع .

وانكم غدا مدعوون الى ابداء هذا الرأي .

فقولوا : نعم ، لكل ما يحفظ هذا الوطن ويحميه .

وقولوا : لا ، لكل ما يمسه ويؤذيه .

ويا ايها اللبنانيون ،

كل شيء يزول ،

كل واحد منا زائل ،

اما لبنان ، له المجد ، فباق الى الابد .

«عاش لبنان»

الردّ
على الوثيقة الدستورية

الغرض من هذه المذكرة الاستجابة للدعوة التي وجهها رئيس الجمهورية الى جميع اللبنانيين في خاتمة رسالة ١٤ شباط ١٩٧٦ كي يبدوا رأيهم في مضمونها.

واذا كنا نلبي هذه الدعوة فلاعتقادنا ان كل تردد في هذا المجال وفي الظروف الراهنة انما هو دليل ضعف او لامبالاة ونحن نأبى ان نتهم باي منهما:

لا شك في ان الرسالة تنطوي على عدد من الايجابيات طالما تمنّى الخيّرون ان يتسم بها دائماً تفكير اولي الامر في دولتنا.

فثمة اجزاء من الرسالة هي في منأى عن كل نقد او جدل على اي صعيد كالتي تنبئ بتشريعات او مؤسسات تعنى:

– بتأمين سرعة اصدار المراسيم والقرارات وبتدعيم استقلال القضاء وبخلق مجلس دستوري.
– بتعزيز اللامركزية في العمل الاداري.
– بتزويد الدولة بمجلس تخطيط وانماء.

- بتأمين مجانية التعليم والزاميته وتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.
- بوضع سياسة دفاعية وتعزيز الجيش.
- وخاصة بايجاد توازن بين حرية الصحافة ومسؤوليتها بعد كل ما شهدنا من سيطرة الاموال الوافدة من وراء الحدود على صحافتنا.

وثمة اجزاء اخرى تثير التحفظ وشيئاً من القلق:

- كيف سيكون مثلاً قانون الجنسية الجديد الذي تعد به الرسالة؟ هل سيضع حداً للفضائح الماضية والحاضرة على الصعيدين الاداري والقضائي وقد كان من نتيجتها إعطاء غير اللبنانيين حق حمل الجنسية اللبنانية بالاستناد الى قيود اداريه مزورة او احكام صدرت في ظروف القت الظل على نزاهة مصدريها؟ ان كل قانون للجنسية لا يبطل مثل هذه الاحكام والقيود لن يؤدي الا الى مزيد من تعهير الجنسية اللبنانية.
- ثم اي مصير سيكتب لدولة تتخذ الوحدانية لها شكلاً في حين ستكون سلطتها التنفيذية برأسين وسلطتها التشريعية ترتدي ظاهر المجلس الكونفدرالي؟

وهناك اجزاء من الرسالة كانت تستحق، لا ان تبقى فقط في

منأى عن النقد، بل ان تنال القبول دون تحفظ لولا الظروف الشاذة التي رافقت توجيهها الى اللبنانيين وهي ظروف سنعود اليها فيما بعد:

هذه الاجزاء تتعلق بصلب المشكلة التي سببت تفكك الدولة عنينا: مشكلة ولاء جميع اللبنانيين على اختلاف طوائفهم للبنان الدولة الوطنية. تقول الرسالة: «ان لبنان، لبنان كله يستحق ولاء ابنائه، ابنائه كلهم، يستحق ولاءهم المتأجج الكلي غير المقيد بشرط ولا المشوب بعيب... وانه ولاء يستحقه لبنان لذاته...»

هذه العبارات ذات المدلول العميق والمثقل بالنتائج، نرحب بها دون تحفظ فهي تتجاوب مع ما سبق ان اشرنا اليه مراراً من ان ولاء المسلمين في لبنان، كل مرة تعارض، فيه مصالح لبنان مع اية مصلحة عربية، كان يتجه حكماً نحو المصلحة العربية اتجاها يكاد يتسم بحتمية النواميس الطبيعية. وهذا الانحراف في الولاء هو الذي كان ولا يزال يهدد كيان الدولة بالزوال.

فلو ان الاسلام اللبناني قبل قبولاً كلياً ونهائياً ودون اي تحفظ ذهني ما ورد في الرسالة حول الولاء للبنان لتخلصنا من هذا الانحراف المميت. اذ كان واضحاً منذ بداية الاحداث اللبنانية الاخيرة ان ولاء الاسلام اللبناني للقضية الفلسطينية وتسخير

مصالح لبنان لهذه القضية كان في اساس تلك الاحداث.

غير اننا مع الأسف ما زلنا بعيدين كل البعد عن ذلك القبول. ففي عظة الجمعة ٧٦/٢/٢٠ أغفل سماحة مفتي المسلمين اغفالاً مستغرباً هذا الجزء من الرسالة، رغم كل ما له في نظر المسيحيين من اهمية في تحديد لبنان نفسه، في حين افاض في الحديث عن جزء آخر يتعلق بهوية لبنان العربية مصراً على ان يجعل من هذه الهوية شرطاً من شروط وجود لبنان. مع انه يبدو لنا ان قبول الرسالة بكامل اجزائها، بما في ذلك ما يتعلق بالولاء، كان من شأنه ان يزيل كل عائق يحول دون التسليم بالعروبة من جهة ودون قبول مبدأ حياد لبنان من جهة مقابلة.

لقد تحول لبنان في رسالة الرئيس من «لبنان ذي الوجه العربي» كما كان في ميثاق ١٩٤٣ «الى لبنان العربي». وهي العبارة التي ترضي الاسلام اللبناني الذي يفهمها على انها تربط لبنان عضوياً الى البلدان العربية وتخضع مصالحه كدولة لكل مصلحة عربية اياً كانت.

ومن الواضح ان هذا المفهوم لعروبة لبنان تتعارض بشدة مع ما ورد في الرسالة - الوثيقة من ان لبنان، لبنان كله يستحق ولاء ابنائه الكلي والمطلق لذاته وبذاته.

ان الرسالة اذ تؤكد عروبة لبنان تضع على المحك رفض المسيحيين وجود مصالح عربية تسمو على مصالح الدولة اللبنانية كما يضع على المحك رفض الاسلام اللبناني اعتبار لبنان غاية بذاته وكياناً نهائياً يمكن ان تكون له مصالح متميزة عن هذه او تلك من القضايا العربية او متعارضة معها كما يمكن ان تتعارض مصالح اية دولة عربية مع مصالح دولة اخرى.

وكما ان سلبيتي ميثاق **١٩٤٣** فشلتا في جعل لبنان امة واحدة كذلك يبدو ان ايجابيتي الرسالة (عروبة لبنان من جهة والولاء الكامل له من جهة اخرى) ستفشلان حيث فشل الميثاق مخلفاً فشله آلاف القتلى ومليارات الخسائر واستمرار حوار الطرشان بين فريقي البلاد المتعارضين.

ان ارادة الرئيس، حتى ولو حظيت بموافقة أسياد دمشق او جاءت بوحي منهم كما يتراءى من خلال الرسالة لن تكفي لتبديل هوية المسيحيين اللبنانيين الوطنية كما يرونها هم ولا هوية المسلمين اللبنانيين الذين لا يتعرفون على أنفسهم الا كعرب لانهم مسلمون.

اليوم، اكثر من اي يوم مضى، يبدو لنا ان المعضلة اللبنانية لم تحل. فلا المشاركة الفلسطينية في الحكم، وقد فرضت بالقوة على لبنان، ولا السيطرة السورية على شراكة الحكم، الواقعية هذه لن

تتغلبا على رفض المسيحيين القبول بان تسمو اية مصلحة عربية مهما كانت – حتى مصلحة القضية الفلسطينية نفسها – على مصلحة لبنان او بان تنتقص من سيادته. مثلهم في ذلك مثل الدول العربية نفسها وقد رفضت كلها ان تتساهل في تفضيل اية مصلحة عربية على مصلحتها الذاتية. اما المسلمون في لبنان، وهم يقرّون هذا الموقف بالنسبة الى الدول العربية، فيرفضونه بالنسبة الى لبنان الذي يفرض عليه – بنظرهم – لانه ليس دولة اسلامية كباقي الدول العربية ان يكون في خدمة كل مصلحة عربية ولو على حساب مصلحته. ومع اننا نأنف من نكء جراح لا تزال دامية لا يمكننا الا ان نقدم كدليل ساطع على ذلك الحرب التي شنّها كل المتحالفين من الخارج والداخل ضد مسيحيي لبنان.

ومهما يكن من أمر مضمون الرسالة حتى فيما انطوت عليه من نقاط تلتقي مع وجهة نظرنا، يبقى ان الرسالة غير مقبولة بكاملها كوثيقة. انها تستحق الرفض الصارم الذي سبقنا الى إعلانه «حراس الارز» بشجاعة تحت الوجود المسلح السوري – لأنها وليدة هذا الوجود بالذات.

فالرسالة كما يستفاد من نصها أحيل بها في دمشق وان قرئت في

لبنان. لقد كانت نتيجة لتدخل الجيوش السورية والفلسطينية من اجل حل مسائل محض داخلية تتعلق بالسيادة اللبنانية دون سواها. وانه لمن دواعي الامتعاض والأسف تصور كل هذه المسائل الداخلية التي تضمنتها الرسالة ووعدت بحلها متخذة صيغة القوانين الدستورية او العادية التي ستعرض على مجلس نيابي واقع تحت ضغط الاحتلال. اذ يتساءل المرء: اي اتجاه يمكن ان يعطيه المجلس لمشاريع القوانين هذه التي لن تعرض عليه الا بعد ان يكون رئيس الدولة قد تشاور في شأنها مع دولة اجنبية هي في الوقت نفسه دولة محتلة لم تترك للدولة اللبنانية من الاستقلال الا القدر الذي يناسبها هي او الذي تفرضه الظروف الدولية الراهنة مع الاحتفاظ بامكانية الحد من هذا الاستقلال او الغائه حسب الظروف المتاحة.

وهكذا تظهر رسالة الرئيس من زاوية السياسة السورية التي يؤازرها قطاع من الاسلام اللبناني سيطرة سوريا والفلسطينيين على لبنان كما تظهر من زاوية تفتت الدولة الذي يزيد منه كل يوم دعم السوريين والفلسطينيين لمسلمي لبنان «فنلندة» Finlandisation هذا الأخير من قبل كل اولئك.

ولكن الرئيس، في محاولته الجازمة استدراك الاعتراض على

صحة رسالته من الناحيتين المعنوية والقانونية والاحتجاج الصارخ او الصامت الذي يمكن ان تثيره الرسالة ، قد أوضح ان ما تعالجه من اوضاع داخلية ، بما فيها ، الوجود الفلسطيني واتفاقية القاهرة ، انما هو بالرغم من المشاورات العلنية مع السلطات السورية. مبادرة لبنانية بحتة نجد لها اثراً في الخطاب الذي القاه في بعقلين بتاريخ ٧٥/٨/٢٣.

ونحن ، وان كنا لا نريد استبعاد صحة هذا المبرر، الا اننا نعتقد جازمين ان هذا المبرر لا يمحو عيب التدخل الاجنبي المسلح في مضمون الرسالة ولا عيب التدخل الاجنبي المحتمل في الاجراءات التشريعية التي يتحقق بموجبها هذا المضمون.

وبتعبير آخر سواء أكان رئيس الجمهورية قد اضطر الى تأدية الحساب عن نواياه لسلطة اجنبية ام كانت ارادة البرلمان معرضة للافساد بفعل الموافقة الاجنبية المسبقة والمسلحة على هذا الحساب ، لا بد من الملاحظة ان سيادة لبنان المتّفق عليها في ميثاق ١٩٤٣ لم تعد سوى خدعة لانها إرتهنت لدولة اجنبية هي سوريا بالذات التي وجد الميثاق ليشكل حصناً في وجهها.

ان الخدعة التي كان ميثاق ١٩٤٣ ضحيتها يجب ان تفضح. ولا يكفي القول ان الوضع ما زال متفقاً مع الميثاق طالما ان اية

وحدة شكلية لم تقم مع سوريا والفلسطينيين وان اي اندماج قانوني لم يحصل. ذلك ان واقع الاحداث يظهر بوضوح سيطرة سوريا والفلسطينيين على لبنان كما يوضح ان الدولة لم تعد تحتفظ ولو بمظاهر السيادة التي كانت لها منذ شهور.

ونحن، اذ نعترف باننا اصبحنا خاضعين لسيطرة قوى خارجية مهّد التواطؤ الداخلي لها الطريق بعناية، يهمنا ان نفضح هذه السيطرة. نرفضها. وسنقاومها. ومن اجل التصدي لها نعتبر كل الوسائل مشروعة.

Collection: «Question Libanaise»

Brochures parues:

1 — Témoignages vivants sur la crise que traverse le Liban, 1975
2 — Note sur la Question Libanaise, 1975
3 — Lumières franches sur la Question Libanaise, 1975
4 — La crise libanaise dans ses principales dimensions, 1976
5 — Note explicative sur la situation au Liban, 1976
6 — Liban 1975-1976 Qu'avons-nous fait et que faire? 1976

situation demeure conforme à ce Pacte dès lors qu'aucune unité formelle ne s'est pas réalisée avec la Syrie et les Palestiniens et qu'aucune fusion ne s'est juridiquement accomplie, alors que la matérialité des faits révèle manifestement la domination directe du Liban par la Syrie et les Palestiniens, et que l'Etat ne conserve même plus les apparences de la souveraineté qu'il avait encore il y a quelques mois à peine.

Tout en reconnaissant que nous sommes dominés par des forces supérieures auxquelles la subversion de l'intérieur a soigneusement pavé le chemin, nous dénonçons cette domination. Nous la refusons. Nous lui résisterons. A cet effet, nous croyons légitimes tous les moyens. Tous.

avait prononcé le 23 Août 1975 à BAAKLINE où, paraît-il, on pouvait déjà lire en filigrane le contenu de ce message.

Nous voulons bien ne pas exclure que soit exacte cette thèse justificative du message prononcé dans de telles conditions. Mais nous croyons fermement qu'elle n'efface pas le vice d'intrusion étrangère et armée dans son contenu, ni d'intrusion étrangère potentielle dans la procédure législative qui devra être mise en mouvement pour la réalisation de ce contenu.

En d'autres termes, soit que le Président de la République ait eu à rendre compte, à une Autorité étrangère de ses intentions, soit que la volonté du Parlement, puisse être altérée par le fait de l'approbation étrangère préalable — et accessoirement armée — donnée à ce compte rendu, on peut dire que la souveraineté du Liban convenue dans le Pacte de 1943 n'est plus qu'un leurre parce que déjà aliénée, à l'encontre des termes du Pacte de 1943, à une puissance étrangère, à savoir la Syrie elle-même contre laquelle ce Pacte devait servir de rempart.

La supercherie par rapport au Pacte de 1943 doit être dénoncée. Il ne suffit pas de dire en effet, que la

celle qu'il lui convient momentanément de laisser dans la conjoncture internationale qui est celle d'aujourd'hui, se réservant sans doute, de la limiter encore — ou même de la supprimer — au gré des opportunités qui lui seront plus ou moins ouvertes ou fermées?

Ainsi, considéré sous l'angle de la politique syrienne toujours appuyée par le secteur musulman du Liban, le message du Président de la République révèle l'hégémonie de la Syrie et des Palestiniens sur le Liban, de même que considéré sous l'angle de l'effritement de l'Etat toujours entretenu et aggravé par l'appui des Syriens et des Palestiniens aux Musulmans du Liban, il révèle la plus étroite finlandisation de celui-ci par tous ceux-là.

Mais pour écarter cette grave objection à la validité morale et juridique du message et la protestation bruyante ou muette qu'il provoque naturellement, le Chef de l'Etat a pris la subtile précaution de préciser que si le contenu de son message qui règle des questions internes — y compris la présence palestinienne et l'accord du Caire — a fait ostensiblement l'objet de consultations avec les Autorités Syriennes, il n'en reste pas moins qu'il n'a d'autre source qu'une initiative exclusivement libanaise dont on trouverait trace dans le discours qu'il

nos points de vue, il n'en est pas moins inadmissible en tant que document entier. Il mérite l'intransigeant rejet que d'autres, tels que les «Gardiens du Cèdre», ont déjà courageusement exprimé avant nous, malgré la présence armée syro-palestinienne, parce que justement, il n'est que la conséquence de cette présence.

Manifestement, comme ses termes le révèlent, s'il a été lu et exprimé au Liban, il a été conçu et pensé à Damas. Il n'est venu qu'en suite d'une intervention des armes syriennes et palestiniennes pour régler des questions internes qui, toutes, relèvent uniquement de la souveraineté libanaise.

Il répugne, en effet, de penser que toutes les questions d'ordre intérieur que le message énonce et promet de résoudre seront, sous forme de lois constitutionnelles ou ordinaires, déférées à l'approbation du Parlement subjugué lui-même par cette occupation. Quelle direction ce Parlement pourra-t-il imprimer à ces propositions de lois qui ne lui seront soumises qu'après que le Chef de l'Etat en a déjà préalablement délibéré avec une puissance étrangère qui, de surcroît, est puissance d'occupation, ne laissant, en fait, à l'Etat libanais et à tous ses organismes constitutionnels d'autre autonomie que

problème libanais n'est pas résolu. Ni le condominium palestinien imposé matériellement au Liban, ni l'hégémonie syrienne pesant sur le condominium de fait libano-palestinien ne prévaudront pas contre le refus des Chrétiens d'accepter jamais qu'un intérêt arabe, quel qu'il soit, fut-il la cause palestinienne elle-même, puisse prévaloir sur l'intérêt du Liban, quel qu'il soit, ou porter atteinte à sa souveraineté.

Contrairement aux Musulmans du Liban, ils prennent exemple en cela sur les Etats arabes eux-mêmes qui, un par un, n'ont jamais toléré qu'un intérêt arabe quel qu'il soit, puisse prévaloir sur leurs propres intérêts. Les Musulmans du Liban qui admettent comme défendable et même légitime cette attitude de chacun des Etats arabes, ne l'admettent pas pour le Liban, qui, à leurs yeux, faute d'être un Etat islamique, comme le sont les autres Etats arabes, ne peut dès lors se trouver qu'au service de tout intérêt arabe, au détriment des siens propres. Sans qu'il soit besoin de remuer davantage les plaies encore ouvertes, la preuve qui vient d'en être faite au cours de cette guerre de tous les coalisés intérieurs et extérieurs contre les Chrétiens du Liban, est éclatante.

Mais quel que soit le contenu du message, même dans ses parties inattaquables et les plus proches de

libanais, des intérêts arabes supérieurs à ceux de cet Etat, comme il met d'ailleurs à l'épreuve le refus de l'Islam libanais de considérer le Liban, comme une fin en soi et comme une entité définitive, pouvant avoir des intérêts distincts de ceux de telle ou telle cause arabe, sinon peut-être opposés, comme pourraient s'opposer ceux de tel ou tel Etat arabe à ceux de tel ou de tel autre.

Pas plus que les deux fameuses négations du Pacte de 1943 n'ont réussi à faire du Liban une nation, les deux affirmations du message présidentiel sur l'arabité du Liban, d'une part, et le loyalisme intégral qui lui est dû, d'autre part, ne paraissent pas devoir réussir, là où le Pacte de 43 a lamentablement échoué laissant après lui les milliers de morts et les milliards de dégats, et la persistance d'un dialogue de sourds entre les deux secteurs opposés du pays.

Le seul FIAT présidentiel, fut-il donné avec le signe approbateur et même, semble-t-il, s'il faut en croire certaines confidences du message, sur la suggestion des maîtres de Damas, ne suffira pas à modifier l'identité nationale du Chrétien Libanais, telle qu'il la voit en lui-même, ni celle du Musulman du Liban qui ne se reconnaît qu'arabe, parce que Musulman. Plus que jamais, croyons-nous, le

même du Liban alors qu'il a pesamment insisté sur l'autre, relative à l'identité arabe de l'Etat Libanais dont il a fait la condition même de son existence. Et pourtant, il nous parait que c'est dans l'acceptation intégrale du message y compris sa partie relative au loyalisme à l'égard du Liban qu'aucun obstacle ne s'opposera plus, d'une part, ni à l'admission de son caractère arabe proclamé au début du message, ni d'autre part, à l'admission de sa neutralité.

Car, en effet, de pays à visage arabe qu'il était, selon le Pacte de 1943, le Liban du message présidentiel s'est mué en pays «arabe». Or selon le sens donné à cette expression qui satisfait l'Islam libanais, le Liban est organiquement lié aux pays arabes et ses intérêts, en tant qu'Etat, restent subordonnés à tout intérêt arabe, quel qu'il soit. Il s'ensuit que sa neutralité à l'égard des intérêts arabes devient impensable.

Mais il est manifeste qu'une telle interprétation se heurte avec force à cet autre contenu du message que nous avons reproduit plus haut, à savoir que le Liban mérite le loyalisme de tous les Libanais, dans l'absolu, pour lui-même en tant que tel.

C'est ainsi que le message en affirmant que le Liban est arabe, met à l'épreuve le refus des Chrétiens de considérer qu'il peut y avoir, par rapport à l'Etat

en son entier mérite inconditionnellement le loyalisme sans tache de tous les Libanais ...... le Liban mérite ce loyalisme pour lui-même en tant que tel......»

Ce sont là des paroles à la fois bienvenues et d'une longue et lourde portée. Elles répondent à ce que ce groupe d'études avait souvent signalé comme une anomalie destructrice de l'entité de l'Etat: à savoir que lorsque les intérêts du Liban étaient (ou sont) en conflit avec n'importe quel intérêt arabe, le loyalisme des Musulmans libanais allait (ou va) vers cet intérêt, presque avec la rigueur d'une loi physique.

Le message, s'il est accepté, intégralement par l'Islam libanais, d'une façon définitive et sans restriction mentale, pourrait mettre fin à cette anomalie mortelle pour l'Etat puisque, comme on ne l'a que trop constaté, c'est le loyalisme de l'Islam libanais envers la cause palestinienne et l'assujetissement par lui des intérêts du Liban, à cette cause, qui s'est trouvé à la base de la conflagration.

Mais on reste malheureusement bien loin de cette acceptation. Dans son sermon du vendredi 20 Fév. 1976, le Mufti des Sunnites a curieusement passé sous silence cette partie du message pourtant si importante aux yeux des Chrétiens pour la définition

frauduleusement effectuées ou de jugements rendus dans des conditions qui ont mis en cause l'intégrité et la probité des juges? Toute loi sur la nationalité qui ne sanctionnerait pas de nullité ces jugements et ces inscriptions, ne serait qu'une adultération généralisée de la citoyenneté libanaise.

Et de plus, qu'en sera-t-il du destin d'un Etat apparemment unitaire mais qui, au niveau de l'Exécutif, sera bicéphale, et à celui du Législatif revêtira les apparences d'une Diète confédérale?

D'autres parties de ce message non seulement se trouveraient à l'abri de la critique mais devraient bénéficier d'une adhésion sans réserve, n'étaient les conditions insolites dans lesquelles il s'est trouvé adressé aux Libanais. On reviendra plus loin sur ces conditions.

Ces parties sont celles qui sont au cœur même du problème qui a déjà provoqué la désintégration de l'Etat et qui ont préoccupé ce groupe d'études depuis sa formation. Il s'agit du loyalisme de tous les Libanais, sans distinction de communauté, à l'égard du Liban en tant qu'Etat National.

A ce sujet, le message s'exprime ainsi: «Le Liban

l'indépendance de la magistrature, la création d'un Conseil Constitutionnel'

— à décentraliser plus largement l'Administration de l'Etat,
— à doter celui-ci, d'un Conseil de Planification et de Développement,
— à assurer une plus large gratuité de l'enseignement (qui, de surcroît, deviendrait obligatoire) ainsi qu'une plus grande justice sociale au moyen de réformes financières, économiques et sociales,
— à tracer une politique de défense et de renforcement de l'Armée,
— et surtout à lier par une juste balance la responsabilité à la liberté d'une presse qui, on ne l'a que trop vu, a été souvent manipulée par des fonds venus d'au delà des frontières.

Certaines autres parties appellent provisoirement la réserve et suscitent même un malaise certain.

Quelle sera, en effet, cette loi qu'on promet sur la nationalité? Mettra-t-elle ou ne mettra-t-elle pas fin aux scandales passés et présents, tant judiciaires qu'administratifs, qui ont permis et permettent encore à tant de non-libanais de se prévaloir de la nationalité libanaise sur la seule foi d'inscriptions administratives

La réponse au document constitutionnel

Cette note n'a d'autre propos que de répondre à l'invitation du Président de la République adressée, au terme de son message du 14 Février 1976, à tous les Libanais, à exprimer leur opinion sur le contenu de ce message.

Nous croyons que toute hésitation à le faire, dans la conjoncture actuelle, serait soit de l'inconscience, soit de la faiblesse. Et nous nous refusons à l'une et à l'autre.

D'emblée, on peut dire que ce message contient un certain nombre d'éléments positifs que d'excellents esprits ont, depuis bien longtemps, souhaité voir pénétrer la conscience des dirigeants de l'Etat.

C'est ainsi que sont, à notre sens, à l'abri de toute contestation possible, sur quelque plan que ce soit, les parties de ce message annonciatrices soit de législations, soit d'institutions visant:

— à assurer la célérité dans la promulgation des décrets et des décisions, le renforcement de

LIBANAIS,

Le sang cher et précieux versé par le Liban n'aura pas été répandu en vain si en naît le Liban nouveau condamné à éclore dans la douleur et les larmes pour atteindre le bonheur et la félicité.

La naissance du Liban nouveau ne sera pas difficile si les Libanais continuent à se montrer exigeants à l'égard d'eux-mêmes et s'ils savent mobiliser leurs potentialités — comme ils l'ont déjà prouvé à maintes reprises — en vue de jeter les bases du Liban de demain, le Liban de la concorde et de la dignité évoluant de concert avec son siècle et répondant aux ambitions de ses fils.

LIBANAIS,

Sachez que nul honneur n'est plus grand que celui de servir le Liban; ce Liban que vous avez constamment servi avec franchise et courage. Vous êtes appelés demain, à en faire autant. Dites oui à tout ce qui sauvegarde et protège cette patrie. Dites non à tout ce qui lui porte atteinte et lui nuit.

LIBANAIS,

Tout est éphémère; chacun d'entre nous est éphémère. Mais le Liban, gloire à lui, est éternel.

VIVE LE LIBAN

d'action nationale dans un document approuvé par le Conseil des ministres et dont le contenu sera exposé à la Chambre des députés. Ce programme sera, avec le Pacte National non écrit, une base nouvelle qui s'ajoutera aux fondements de la vie nationale au Liban et qui puisera sa force dans la fidélité au Liban et le dévouement mis à le servir.

LIBANAIS,

Quel que soit demain le jugement de l'Histoire, un jugement doit être émis dès aujourd'hui: le Liban, tout le Liban, mérite l'allégeance de ses fils, tous ses fils; une allégeance totale, à toute épreuve, sans condition et ne craignant pas de s'exprimer. Il mérite l'allégeance de tous ceux à qui il a ouvert grandes ses portes.

C'est une allégeance que le Liban mérite pour lui-même et partant, afin qu'il soit en mesure d'accomplir sa mission: mission arabe, mission de coexistence entre les communautés et les religions, cette coexistence à laquelle aspire le monde à travers des dialogues qui s'instaurent à l'est comme à l'ouest, à tous les niveaux, et qui est une réalité vivante au Liban et, depuis des centaines d'années, un merveilleux programme de vie. Ce pays aimant ne doit être payé de retour que par l'amour.

compétence, tout en sauvegardant celui de l'égalité dans les fonctions de 1ère catégorie;

— Création d'un Conseil supérieur de la planification et du développement, ayant notamment pour mission d'élaborer les programmes de développement;
— Oeuvrer pour réaliser une justice sociale globale à travers la réforme financière, économique et sociale;
— Développement de l'enseignement public en vue de généraliser l'instruction gratuite et obligatoire, modernisation des programmes pédagogiques en vue de consolider l'unité nationale;
— Elaboration d'une politique défensive et renforcement de l'armée;
— Consécration d'une liberté responsable de la presse, lui permettant d'être en harmonie avec la politique de la société, pour réaliser l'unité nationale et renforcer les relations arabes et internationales du Liban;
— Amendement de la loi sur les naturalisations.

Ces principes qui vous sont exposés aujourd'hui et dont l'exécution suivra l'application de l'accord du Caire, quels sont-ils?

Ils constituent l'annonce d'un programme

Elaboration d'un texte instituant la responsabilité du président de la République, du chef du gouvernement et des ministres, et création d'une Haute Cour pour la mise en jugement des présidents et des ministres.

— Prestation du serment constitutionnel par le chef du gouvernement et les ministres devant le président de la République.

— Promulgation de tous les décrets et projets de loi en accord entre le président de la République et le chef du gouvernement, ces textes devant comporter leurs signatures à tous deux, à l'exception du décret nommant le chef du gouvernement et du décret acceptant la démission ou la révocation du gouvernement. Le chef du gouvernement jouit de toutes les prérogatives qui sont les siennes de par l'usage;

— Elaboration d'un texte garantissant la rapidité dans la promulgation des décrets et arrêtés;

— Renforcement de l'indépendance de la Magistrature et création d'une Haute Cour constitutionnelle, pour connaître de la constitutionnalité des lois et décrets;

— Renforcement de la décentralisation administrative.

— Abolition du confessionnalisme dans les emplois publics et adoption du principe de la

suivants ont été examinés:

— Confirmation des usages en vigueur dans la répartition des trois présidences, le président de la République étant maronite, le président de l'Assemblée musulman chiite et le chef du gouvernement musulman sunnite, considérant que chacun des trois présidents représente tous les Libanais.
— Répartition des sièges parlementaires à égalité entre les chrétiens et les musulmans, et proportionnellement à chaque communauté.
— Amendement de la loi électorale à la lumière de ce qui précède, de manière à assurer une meilleure représentation des citoyens.
— Election du président du Conseil par la Chambre des députés à la majorité relative. Le président du Conseil procède ensuite aux consultations parlementaires, pour la formation du gouvernement, la liste des membres de celui-ci étant établie en accord avec le président de la République, préalablement à la promulgation des décrets.
— Adoption de la majorité des deux tiers à la Chambre des députés pour le vote des questions vitales et de la majorité de 55 pour cent pour l'élection du président de la République après le premier tour de scrutin.

un texte sacré; elle évolue avec les nécessités de la vie. La Constitution a évolué avec l'usage et continuera à évoluer jusqu'à la réalisation de nos aspirations. La nécessité de l'évolution est une chose et l'obstination à réclamer le changement en est une autre».

Nous avions dit aussi: «Nous avons tous opté pour notre système, politique dans le cadre duquel nous avons connu prospérité et sérénité. Si la liberté au Liban ne se contrôle pas d'elle-même et ne se discipline pas, la liberté des Libanais continuera à être menacée d'étouffement. Vers quoi alors nous tournerons-nous et quel sera notre destin?»

Nous avions également souligné: «Il ne saurait y avoir de sécurité au Liban, tant que les Libanais, tous les Libanais, n'auront pas une foi égale dans le fait que le Liban appartient à tous ses fils, que les richesses de cette terre leur appartiennent à égalité, à la mesure du travail et des efforts de chacun. Alors, tous les citoyens saisiront que la concorde, la participation et l'égalité constituent des évidences qui n'ont pas à être réclamée».

C'est dans cet esprit que s'est déroulée notre rencontre de Damas. Et conformément à nos idées contenues dans le discours de Baakline, les points

Le Liban de demain

Nous avons estimé qu'il fallait édifier le Liban de demain sur des bases en lesquelles nous croyons et dont nous avons exposé les grandes lignes dans notre discours prononcé à l'occasion du lever de voile de la statue de Fakhreddine, le 23 août 1975, à Baakline, et cela après avoir appelé le Conseil des ministres à les étudier au cours des séances ouvertes dont les dates avaient été fixées alors que les revendications n'étaient pas encore claires dans les esprits. Nous avons alors déclaré: «Les revendications formulées de part et d'autre sont des revendications libanaises, purement libanaises, n'ayant aucune autre couleur ni aucune autre identité. Ce qui émane du tréfonds des citoyens émane spontanément de la conscience de leurs dirigeants. Il ne s'agit ni de donner ni de recevoir, il s'agit d'une justice sociale méritée pour tous».

Nous avons également ajouté: «La Pacte national, formule de généreuse coexistence fraternelle entre les Libanais, a été imposé par les impératifs de l'indépendance; il demeurera la formule de coexistence généreuse et fraternelle, répondant constamment à la volonté des Libanais et évoluant au diapason de leurs ambitions dans le cadre de l'indépendance. A notre avis, la Constitution n'est pas

logiques, de nature à provoquer l'explosion; que la situation aujourd'hui impose un souci plus grand du respect des accords et de leur exécution, et en particulier de l'accord du Caire.

Partant de là et

Conscient de nos responsabilités à l'égard d'un peuple qui demeure lui-même, quelles que soient les difficultés qu'il rencontre et le sang dont il abreuve son sol,

Pour une vie nouvelle et meilleure,

Pour une justice sociale répartie d'une manière plus équitable et plus générale et laissant des traces plus profondes dans la vie d'un homme,

Pour une justice et une égalité qui ne peuvent, de par leur nature, être ressenties que par étapes et au terme d'un long cheminement,

Pour vaincre les craintes et s'assurer la tranquillité,

Pour consolider les fondements d'une patrie fière et forte,

Prenant en considération les opinions recueillies au cours de nos consultations, aussi bien qu'à travers les réunions et les déclarations.

Enfin, pour consacrer une réalité qui appartient maintenant à nos traditions démocratiques.

coexistence entre les courants et les religions, le point de rencontre des civilisations du monde, un creuset humain sans pareil. Il est la voix des Arabes dans le monde, grâce à ses fils résidents et émigrés.

Les frères arabes ne pouvaient ignorer qu'il est du droit du Liban de demeurer souverain, afin qu'il continue d'être ce porte-parole sûr permettant le triomphe du droit et de la primauté des intérêts de ses frères.

Pas plus qu'il n'était besoin de rappeler aux Palestiniens que le sommet de Rabat avait confié au Liban le soin de défendre leur cause aux Nations Unies, une mission dont le Liban s'est acquitté avec foi et conviction, car Jérusalem est le berceau du Christ, la première orientation de la prière et le troisième lieu saint de l'Islam, et la cause palestinienne est celle de la justice et du droit.

Etait-il également besoin de rappeler aux Palestiniens que la présence de la logique de la révolution palestinienne et celle de la légalité libanaise sur un même territoire exigu comme celui du Liban — qui n'est pas à l'origine la terre de cette révolution — imposait un surcroît d'attention, de prévoyance et de prudence pour éviter un affrontement entre les deux

Document Constitutionnel

LIBANAIS,

Ce n'est pas une coïncidence si cette initiative nous est venue de Damas le jour où, au Liban, le malheur est devenu grand et le feu intense. Depuis toujours, les deux pays frères, le Liban et la Syrie, ont eu l'un pour l'autre des sentiments d'amitié sincère.

De là l'initiative du président Hafez Assad pour écarter les méfaits auxquels s'exposait le Liban, initiative inspirée par un sentiment fraternel désintéressé.

LIBANAIS,

Il est de votre droit, alors que nous vivons un régime de liberté démocratique, de prendre connaissance des résultats des entretiens qui se sont déroulés à Damas.

La Syrie n'avait guère besoin de connaître l'identité du Liban, celle-ci étant connue d'elle. Mais nous avons tenu à réaffirmer au monde, et à partir de Damas, que le Liban est un pays arabe, souverain, libre, indépendant. Il est le berceau des messages qui ont rayonné de manière éclatante dans le monde arabe.

Il est l'auteur d'une formule unique de

Texte du Document Constitutionnel

(14 Février 1976)

La réponse à ce document

1976